

محددات سعر صرف الدينار العراقي (دراسة تطبيقية للمدة ١٩٩٦ - ٢٠١١)

ماهر جلال يعقوب

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان العراق.

المستخلص

استهدف البحث دراسة محدّدات سعر صرف الدينار العراقي، للمدة (٢٠١١-١٩٩٦)، ومحاولة لإدراك حقيقة أهمية تصحيح الاختلال الحاصل في سعر الصرف العراقي أمام الدولار الأمريكي كونه احد أهم أهداف السياسة الاقتصادية واحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي فان اختلال سعر الصرف اخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية ويعتبر من أهم منابع الاختلال الاقتصادي. وان تحقيق استقراره لا يعد بالمهام السهلة. كما أن تحقيق تلك المهام دون معرفة أهم العوامل المؤثرة فيه وكيفية توجيه تلك العوامل في صالح استقراره يشكل تحدياً أعظم.

الكلمات الدالة: سعر صرف الدينار العراقي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي، مؤشر الانفتاح التجاري.

١. المقدمة

ذلك لان الاستقرار التام لسعر الصرف لمختلف العملات تجاه بعضها البعض شيء مرغوب فيه، إلا أن تحقيقه مسألة صعبة المنال، بسبب خضوع سعر الصرف للعديد من المحددات الخارجية والداخلية، هذا إضافة إلى أن سعر الصرف ذاته شأنه شأن أي سلعة أخرى يخضع ويتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب والتي تخضع هي الأخرى لمجموعة من العوامل ذات الطبيعة القصيرة الأجل مثل تطلعات المتعاملين في العملة الأجنبية إلى تسوية أو تعزيز مراكزهم المالية.

٢. منهجية البحث

١.٢ أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يعالجه، على اعتبار أن سعر الصرف يعد احد أهم أهداف السياسة النقدية والتي تمثل بدورها إحدى السياسات الاقتصادية التي تؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي.

وتكمن أهمية سعر الصرف من خلال تأثيره في النشاط الاقتصادي ومساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي، إذ يمثل التوازن الداخلي استقرار الأسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، في حين ينعكس التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات الذي يتضح من خلال توافق إيرادات الدولة وصادراته بمختلف أنواعها، فضلا "عن مدى تكيف

يعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب اقتصادياتها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز كبير أيضا في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضة للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها.

كما أن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة،

المجلة الأكاديمية لجامعة نورو

المجلد ٦، العدد ١ (٢٠١٧)

استلم البحث في ٢٠١٦/٨/١، قبل في ٢٠١٦/١٠/١٥

ورقة بحث منتظمة نشرت في ٢٠١٧/٣/٢٨

البريد الإلكتروني للباحث: mahir.jalal@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٧ أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

ويتأثر سعر الصرف سلبا وإيجابا بالتغيرات التي تحدث في معدل التضخم ومعدل الفائدة والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي واحتياطي النقد الأجنبي ودرجة الانفتاح الاقتصادي وشروط التبادل التجاري .

وبناء على ما سبق ، يتبنى البحث فرضية أساسية مفادها:

" تؤثر العوامل الاقتصادية المتعددة في أسعار الصرف تأثيرا ذات دلالة معنوية إحصائيا" ونبثق من هذه الفرضية ، الفرضيات الفرعية الآتية :

١. " يؤثر معدل التضخم في أسعار الصرف تأثيرا عكسيا ذات دلالة معنوية إحصائيا".

٢. " يؤثر معدل الفائدة الحقيقية في أسعار الصرف تأثيرا طرديا ذات دلالة معنوية إحصائيا "

٣. " يؤثر الانفتاح التجاري في أسعار الصرف تأثيرا طرديا ذات دلالة معنوية إحصائيا".

٤. " يؤثر النمو الاقتصادي في أسعار الصرف تأثيرا طرديا ذات دلالة معنوية إحصائيا".

٥. " تؤثر حالة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) تأثيرا طرديا ذات دلالة معنوية إحصائيا " .

٦. " تؤثر تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق في أسعار الصرف تأثيرا طرديا ذات دلالة معنوية إحصائيا " .

٢.٥ عينة البحث

تم انتخاب دولة العراق كعينة عمدية أو غرضية مقصودة ويمكن تبرير ذلك من خلال ما يلي :

١- يعزى السبب الأول إلى معاناة البلد ومنذ مدة طويلة إلى مشكلة تذبذب سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي . فكان لا بد من دراسة أهم العوامل المؤثر في سعر صرف الدينار العراقي نظرا لأهمية هذا المتغير في الاقتصاد الوطني .

٢- توافر بيانات كاملة تستلزمها متطلبات تطبيق البحث.

٣- استمرار تذبذب وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار العراقي لأكثر من عشرون عاما ، إلا أن التذبذب والانخفاض الكبير الذي حصل في قيمة الدينار العراقي في بداية التسعينات لأسباب سيتم ذكرها في البحث ، أحال دون الاستعانة بتلك الفترة ، لذلك تم اختيار مدة البحث من ١٩٩٦-٢٠١١ ولعلها مدة كافية يمكن من خلالها تجسيد الأفكار الأساسية للبحث على المستوى التطبيقي وتحليل النتائج وتفسيرها وصولا إلى حلول ناجعة تساهم في تفسير مشكلة البحث ومن ثم التحقق من فرضياته .

المدفوعات الخارجية مع حجم التجارة الدولية وحركة رأس المال من وإلى الدولة . فكان لا بد من دراسة سعر الصرف بشيء من التفصيل والتطرق إلى أهم العوامل والمتغيرات التي قد تسهم في عدم استقراره وتذبذبه أمام العملات الأجنبية.

٢.٢ مشكلة البحث

يسهم الاستقرار النقدي في تجنب الاقتصاد الآثار السلبية للتغيرات غير المتوقعة التي تعصف به ، ويجول هذا الاستقرار دون تدهور مستويات المعيشة وهو من أهم الشروط اللازمة لتحقيق النمو في مستويات الادخار والاستثمار داخل الدولة ويعد الاستقرار النقدي أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية ؛ لذلك فإن السلطات النقدية تسعى لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية وأهمها الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية ، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية .

وتكمن مشكلة البحث في انه يسعى لتحديد العوامل الاقتصادية المتعددة . المؤثرة في تحركات أسعار صرف العملة المحلية أمام العملة الأجنبية . وتترك طبيعة تلك العلاقة وتأثيراتها جدلا وخلافا قائما ما زال بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصي لمعرفة ما إذا كانت التغيرات الحاصلة في هذه العوامل تفسر تحركات أسعار الصرف وتقلباتها .

٢.٣ أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

١- يهدف البحث إلى معرف أهم العوامل والمحددات التي تؤثر في أسعار الصرف في الأمد الطويل والقيام بتحليل تلك العوامل وتحديد آثارها واتجاهاتها .

٢- اقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تساهم في علاجها ومعرفة الآثار الإيجابية والعمل على تدعيمها .

٢.٤ فرضية البحث

يفترض البحث في أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات الداخلة في النموذج ، قد تكون من أهم الأسباب التي تساهم في تقلب أسعار الصرف وبالتالي عدم استقراره على المدى الطويل أمام العملات الأجنبية .

٢.٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة

وحرية تدفق رأس المال ، فإن سعر الصرف مهم في الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية ، وفي توجيه الاستثمار في أصول هذه الأسواق ، وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد (Campa & Goldberg, 2005: 115)
وتوجد في كل دولة من دول العالم عملة نقدية محلية تستخدمها داخل حدودها وهذا بدوره سوف يسهل عملية التبادل السلعي داخليا ، فمثلا العراق يستخدم الدينار لبيع وشراء السلع والخدمات، والولايات المتحدة تستخدم الدولار، وبريطانيا الجنيه الإسترليني، وهكذا نجد دول مختلفة تستخدم عملاتها الوطنية المختلفة (الساعدي وعبد ، ٢٠١١ : ٨٨) .

إن قيام التجارة والتبادل والاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول أظهر الحاجة إلى عملة دولية أخرى غير العملة المحلية، وهذا يتطلب إيجاد علاقة مشتركة بين هاتين العملتين، وهنا فإن سعر الصرف الأجنبي (هو سعر عملة دولة ما إزاء عملة دولة أخرى) ، وبعبارة أكثر تحديداً يمكن القول بان سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما هو (عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، Boumol) (1988:821)

وكذلك فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجب تحويل العملة المحلية بالعملة الأجنبية Edwings (2001: 50)

فمثلاً أن عدد الدولارات اللازمة للحصول على جنيه إسترليني واحد هو (1.5) دولار أي إن، (1 جنيه = 1.5 دولار ، أو ١ دولار = ٠,٦٦٦ جنيه إسترليني) ، (يوجين ، ١٩٧٤ : ١٤٦) .

ويعتبر الدينار العراقي العملة العراقية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته المحلية كما يؤدي الدولار دوراً "مهما" في الاقتصاد العراقي سواء أكان على المستوى المحلي أو على مستوى العلاقات الدولية للعراق لارتباطه بسعر صرف الدينار العراقي.

٢.٣ أنواع أنظمة سعر الصرف : Exchange Rate Systems

من السات الأساسية لنظام النقد العالمي ، أن أسعار صرف عملات الدول الصناعية الرئيسة معومة وتعرض للتقلبات ؛ انعكاساً للظروف والسياسات الاقتصادية لتلك الدول ، أو ظروف أسواق النقد العالمية ، والتي تتأثر بدورها بعوامل اقتصادية وسياسية عديدة ، وإن ظهر اتجاه يتسم بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن

اعتمد منهج البحث على الأسلوب التحليلي لكونه أكثر ملائمة لطبيعة البحث ومجالاته وأهدافه . وقد تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز " Minitab " لأجراء تحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات البحث واختبار الفرضيات . ومن أهم الأساليب المستخدمة ما يأتي :

١- معامل الارتباط البسيط : استخدم لتحديد قوة وطبيعة العلاقة بين متغيرين وقد استخدم هذا المعامل لتحديد طبيعة العلاقة بين مؤشر سعر الصرف وبين كلا من :

• معدل التضخم .

• معدل الفائدة الحقيقية .

• مؤشر الانفتاح التجاري .

• مؤشر النمو الاقتصادي .

• حالة الميزان التجاري .

• تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق.

٢ الانحدار الخطي البسيط : استخدم في قياس أثر المتغير المستقل في المتغير المعتمد .

٣ - الانحدار الخطي المتعدد : استخدم في قياس أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير المعتمد .

٢.٧ منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي خلال دراسة المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية التي تؤثر في سعر الصرف على المدى الطويل باستخدام نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في سعر الصرف خلال مدة البحث .

واعتمد البحث على الكتب والمراجع والدراسات والدوريات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي والموضوعات ذات الصلة بسعر الصرف واهم العوامل المؤثر فيه .

٣. الجانب النظري

٣.١ مفهوم سعر الصرف

يعد تفسير سلوك سعر صرف العملة من القضايا الاقتصادية المعاصرة الحديثة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الآخرين من القرن العشرين ، ففي ظل اقتصاد السوق

أما النوع الآخر من أنظمة الصرف المرنة فهو نظام الصرف المعموم المدار فإن الدولة تعدل أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى بتواتر بناء على تقدير وضع الاحتياطات وميزان المدفوعات. وبالتالي فهي تشبه أنظمة الصرف الحرة في أنه يسمح لأسعار الصرف بالتحرك على أساس يومي إذ لا توجد حدود رسمية لسعر العملة وتشبه أسعار الصرف الثابتة في تدخل الحكومة أحياناً لمنع سير العملة باتجاه معين بشكل كبير. ويتم تحديد سعر الصرف في أنظمة الصرف المعمومة وفق أسس ثابتة نسبياً موضوعة ومتفق عليها بشكل مسبق، إلا أنها لا تهمل في الوقت نفسه قوى العرض والطلب ومن الانتقادات الموجهة لأنظمة الصرف المدارة هو رغبة الحكومة بالتحكم بسعر الصرف لتحقيق أهداف معينة ولو على حساب الدول الأخرى (Paul & Don , 2006)

(123-125)

ويتحدد سعر صرف عملة ما في نظام أسعار الصرف الحرة بتفاعل قوى العرض والطلب عليها، وينشأ الطلب على عملة ما (كالدينار) مثلاً لمقابلة شراء الأجانب للسلع والخدمات والأوراق المالية العراقية بينما ينشأ العرض على عملة ما (كالدولار) مثلاً لمقابلة الطلب المحلي العراقي على شراء السلع والخدمات والأوراق المالية الحكومية الأمريكية.

٢- نظم أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate Systems

وهي عبارة عن أسعار صرف مثبتة إما إلى عملة واحدة (Paged Currency) إذ تثبت الدول عملتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز (Peg). أو تثبت الدولة سعر صرف عملتها إلى سلة من العملات

(Basket Currency) تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أن تلجأ الدولة إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDRs) Special Drawing Rights (أو الوحدة الأوروبية) (الصادق وآخرون ، ٢٠٠٧ : ٦٩-٧٠) .

وتاريخياً ساد نظام تثبيت العملات مقابل بعضها بعضاً بهامش تغيير لا يتجاوز 1% في اتفاقية بريتون وودز ، ثم عدل هامش التغيير في العام 1971 ليصبح 4.5 صعوداً وهبوطاً لتلافي انهيار النظام إلا أن ذلك لم يسعفه من الاستمرار طويلاً وهذا النظام يبقى سعر صرف العملة المحلية ثابتاً مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات أو وحدة SDR ويسير معها هبوطاً أو صعوداً مقابل العملات الأخرى ، وبالتالي يتيح

تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية. وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين ، إما تعويم عملتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملتها إلى عملة رئيسة أو سلة من العملات.

فبعد انهيار نظام (Bretton Woods) عام ١٩٧١ ، القائم على سعر التعادل (par value) جرى تبني نظام لأسعار الصرف أكثر مرونة ، إذ أقر صندوق النقد الدولي التعديل على أساس اتفاقية 1978 (Jeff, 2006,178) .

وتصنف نظم الصرف المتاحة والمطبقة عملياً في الوقت الحاضر في خطين رئيسين يشتمل كل منهما على عدد من الصيغ وهما : نظم أسعار الصرف الثابتة ونظم أسعار الصرف المرنة .

وعلى الرغم من أن العديد من البلدان لا يزال ينتج نظم أسعار الصرف الثابتة أو غيرها من أنواع أنظمة الصرف ، فقد ازداد عدد الدول التي اعتمدت نظماً أكثر مرونة على مدار العقد الماضي ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه نظراً لما توفره النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققة من استقلالية أكبر في السياسة النقدية . (Mishkin , 1997 : 180)

١- نظم أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate

يتفرع عن أنظمة الصرف المرنة ، نظامان رئيسان هما أنظمة الصرف الحرة ، وأنظمة الصرف المدارة ففي النوع الأول فإن الدولة تسمح لقوى السوق أن تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها بعضاً ، إذ يمثل جانباً ميزان المدفوعات للدولة جانبي العرض والطلب على سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى .

ومن المزايا الرئيسة التي تدفع الدول لاستخدام أنظمة الصرف الحرة هو عزل الدولة عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى . كما أن هناك استقلالية أكبر للسلطات النقدية في الدول التي تستخدم أنظمة الصرف الحرة فهي ليست ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينة . مما يعني عزل قراراتها النقدية عن هذه الحدود ، والتي قد يكون لتدخلها آثار غير محمودة اقتصادياً . إلا أن استخدام الدولة أنظمة الصرف الحرة تعمق من حجم المشاكل الاقتصادية داخل الدول التي تعاني منها ، بالإضافة إلى تأثير الذبذبات في أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالدولة وعلى رغبة المستثمرين بدخول أسواق تلك الدول (Keith , 1991 : 96-98) .

وسعر محدد قانونياً. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية

٢- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع، أي أنه ذلك المؤشر المرجع الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات المحلية التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحساب التغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشراً للمنافسة للإنتاج الوطني المحلية ٣- سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية. . إلخ، و يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية

٤- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج. لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى.

٣.٤ تطور سعر الصرف في العراق

شهد سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار تدهوراً "كبيراً" وهائلاً في السوق الموازية قيمته خلال فترة التسعينات، بسبب استنزاف احتياطيات القطر من العملات الأجنبية وتجميد أرصدة العراق في الخارج المودعة لدى مراسلي البنك المركزي والمصارف الحكومية العراقية والخصصة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات القطر. مما ساهم في إضعاف السياسة النقدية وتجميع دور البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي نظراً "لطبيعة أهداف وتوجهات النظام المالي والمصرفي وخضوعه لقرارات سياسية أكثر منها ذات طبيعة مصرفية".

ذلك للمتبعين القدرة على تحديد الكميات التي يرغبون في إنتاجها في ضوء تقديرهم للأرباح المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وكذلك الضمانة للمستثمرين بتحويل أرباح استثماراتهم سواء من العملة المحلية أو العكس بسعر صرف ثابت (شكري ومروان، ٢٠٠٤، ١٠٢-١٠٥).

إلا أن من مساوئ هذا النظام أنه يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لدولة عملة التثبيت إلى العملة المحلية، كما أنه يفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية للحفاظ على حدود تثبيت العملة، مما يشكل عبئاً كبيراً على تلك السلطات لإدارة وتجميع تلك الاحتياطيات، وأخيراً فإن ربط الدولة لعملة المستثمرين يحثون عن الدولة ذات سعر الفائدة الأعلى للاستثمار، مما يعني تقييد الدولة لحرية حركة رؤوس الأموال وتعطيل فعالية السوق في حالة استخدام أنظمة الصرف الثابتة (Paul&Don, 2006: 128-13).

ويتحدد سعر صرف العملة في نظم أسعار الصرف الثابتة بتقاطع منحنى الطلب على العملة المحلية مع منحنى عرض العملة المحلية ولكن عند سعر توازني محدد مسبقاً من قبل السلطات النقدية.

٣.٣ صيغ سعر الصرف

من الواضح جلياً أنه لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أخرى من خلال التسعير المعلن عنها في فترة زمنية معينة وإنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغاً عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية وبالتالي استعمالها الخاص بها. (خلف، ٢٠٠٤: ٦٦-٧٠) (عبد المجيد، ٢٠٠٣: ١١٣-١١٥)

١- سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات. ما بين البلدين يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً، وهذه التغيرات تسمى تدهوراً أو تحسناً، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى إيجابياً مغايراً لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعاً لظروف العرض والطلب. ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالتقدي الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي)

الثابت ، إذ حددت قيمة الدينار العراقي بما يعادل ٣,٢ دولار لكل دينار . أما المرحلة الثانية فقد امتدت من عام 1980 حتى عام 1990 التي تميزت باختلال المالي التي تعرضت له الميزانية العامة للدولة ولجوء الحكومة إلى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من السلطة النقدية باستخدام حوالات الخزينة ومبلغ سعر الصرف خلالها تراوحت ما بين ٣٠٠-٤٠٠ دينار لكل دولار. وبدأت المرحلة الثالثة عام 1990 وهي الفترة التي تميزت بفرض الحصار الاقتصادي الشامل حتى انتهت تلك الفترة بسقوط النظام عام 2003 ونتيجة لشدة العجز في احتياطي العملات الأجنبية لدى الحكومة فقد لعبت السوق السوداء الموازية دورا "كبيرا" في رفد وتمويل النشاط التجاري بالعملات الصعبة التي كانت تتصف بعدم الانضباط والفوضى الأمر الذي جعل هذه السوق تعاني من حدة التقلبات التي تعرض لها سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأخرى، خاصة الدولار حيث كان هناك عددا "كبيرا" من أسعار الصرف السائدة والمعممة من قبل أجهزة الدولة ووزارة المالية والمصارف ووزارة التجارة وغيرها وهذه الأسعار على سبيل المثال: (البنك المركزي العراقي)

- ١- سعر الصرف الرسمي ٣,٢ دولار لكل دينار
 - ٢- سعر الصرف ألتحاسي دولار = ١٠٠ دينار
 - ٣- سعر الصرف التشجيعي للصادرات دولار = دينار
 - ٤- سعر الصرف لشراء العملة الأجنبية من دوائر الدولة (1450) دينار لكل دولار
 - ٥- سعر الصرف الموازي (حسب السوق)
 - ٦- سعر الصرف الخاص باسترداد المبالغ المحولة من قبل الشركات الأجنبية خلافا " للتعليقات المصرفية (٣,٣١١٥)
 - ٧- سعر الصرف للموازنة العامة للدولة وهو (1500) دينار / دولار)
- كما شهد عام 2003 تغيرا "مهما" وبالتحديد في ٢٠٠٣/١٠/٤ . تاريخ بدأ العمل بمزاد العملة الأجنبية

جدول (١) المتغيرات السنوية ونسب النمو لمعدل تغير سعر صرف الدينار العراقي

مقابل الدولار الأمريكي للمدة (١٩٩٦-٢٠١١)

السنوات	نسبة نمو سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي %
١٩٩٦	-30.11

كما وتشير الكثير من الدراسات والتقارير ، إلى أن سعر صرف الدينار العراقي شهد تغيرات كبيرة خاصة في فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر وذلك بسبب التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي كما أخذ سعر الصرف الموازي للدينار العراقي يبتعد كثيرا " عن سعر الصرف الرسمي " ، فضلا عن ظهور ترتيبات متعددة لسعر الصرف غير الرسمي . إضافة إلى التعددية في أسعار الصرف التي نجمت عن الظروف غير الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي ، وما فرضته سوء الإدارة للاقتصاد الوطني في عهد النظام السابق ، إذ بلغ عدد هذه الأسعار (17) سعرا " رسميا " وموازيا " حتى عام 2003 أما في فترة ما بعد سقوط النظام وبدأ عملية إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي فهناك عوامل عديدة ساهمت في تحسن واستقرار سعر الصرف منها ، صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 وما أتاحه من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ولجوءه إلى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية ومن أبرزها قيام البنك بتنظيم مزاد للدولار بهدف تحقيق ثبات وتحسن في سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار إلى جانب قيامه بإصدار عملة عراقية جديدة بديلا " عن العملة القديمة أعطت للبنك المركزي إمكانية للسيطرة التامة لعملية الإصدار والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تترك آثارا " سلبية على قيمة الدينار . وبذلك أصبح هناك سياسة للبنك المركزي أكثر وضوحا " أتاحت له التمتع باستقلالية جيدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الأجنبية التي اعتمدت منذ ٢٠٠٣/١٠/٤ ، وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة لكونه أحد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة حيث انخفض سعر الصرف من (2000) دينار لكل دولار عام 2003 إلى حدود (1117) دينار لكل دولار في نهاية عام 2008 ، أي بنسبة انخفاض بمقدود 44,٢ % وهو من الإجراءات المؤقتة التي يستخدمها البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية والسيطرة على استقرار وتحسن قيمة الدينار العراقي وفي نفس الوقت أدى ذلك إلى اختفاء السوق الموازية (عبد النبي، ٢٠١١: ٢-٤).

٣.٥ المراحل التي شهدتها سعر الصرف للدينار العراقي

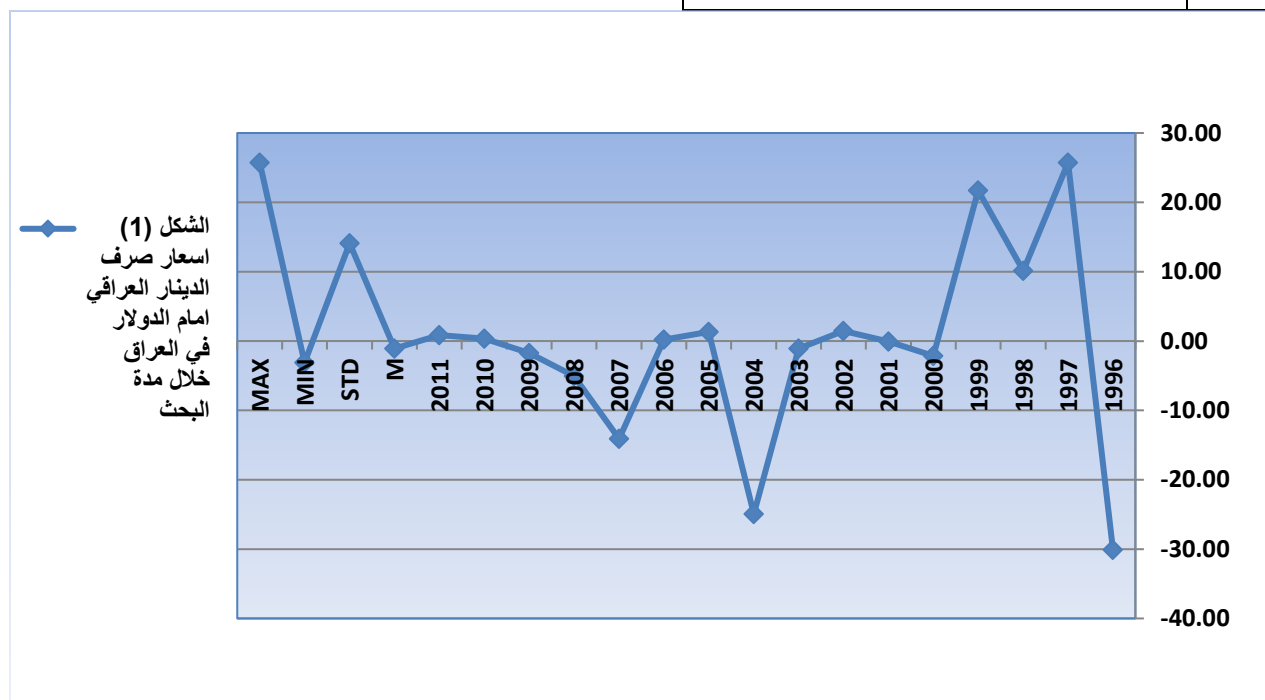
بعد سعر الصرف من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تلعب دورا "فعالا" ومؤثرا " في اقتصاديات البلدان ، حيث مر هذا السعر في العراق بعدد من المراحل : أولها ، والتي تمتد من السبعينات حتى عام 1980 حيث كان النظام السائد هو سعر الصرف

-5.05	٢٠٠٨
-1.75	٢٠٠٩
0.34	٢٠١٠
0.84	٢٠١١
-1.09	M*
١٤,١١	STD**
-30.11	Min***
٢٥,٧٣	Max****

الجدول من إعداد الباحث استناداً على البيانات الواردة بالملحق

*الوسط الحسابي، ** الانحراف المعياري، *** اقل قيمة، **** أعلى قيمة

25.73	١٩٩٧
10.13	١٩٩٨
21.73	١٩٩٩
-2.13	٢٠٠٠
-0.05	٢٠٠١
1.45	٢٠٠٢
-1.07	٢٠٠٣
-24.95	٢٠٠٤
1.31	٢٠٠٥
0.20	٢٠٠٦
-14.10	٢٠٠٧



الشكل (١) اسعار صرف الدينار العراقي امام الدولار في العراق خلال مدة البحث

الذي كان له اثرا "واضحاً" في تقليل حدة التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي . ١. أن اختلافات نسب النمو المبيتة في الجدول أعلاه والدالة على وجود اختلافات هامة في نسب نمو سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث ، وقد يعود سبب ذلك إلى متغيرات عديدة وأوضاع استثنائية مر بها البلد خلال هذه الفترة. وقد تكون للسياسات الاقتصادية المالية والتجارية والمناخ الاستثماري الدور الكبير في ولعل أهم ما يمكن استخلاصه ما يلي :

سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي (الحسني ، ٢٠٠٢: ١٥٨-١٥٩).

ويؤثر سعر الفائدة على سعر الصرف من خلال حركات الاستثمارات المالية القصيرة الأجل لان هذه الاستثمارات حساسة جداً للتغيرات في أسعار الفائدة، إذ إن الأرصدة المتاحة للإقراض الدولي سوف تميل إلى الانسياب إلى المناطق التي يكون العائد المتوقع لديها أعلى ما يمكن، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي (أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي) ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة إلا انه يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد سعر الفائدة معدل التضخم إذ يستلزم أن يكون معدل سعر الفائدة أكبر من معدل التضخم . (Maciejewski, E.B, 2001: 35-36)

٣- مؤشر الانفتاح التجاري . Trade Openness : يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى افتتاحت الدولة المعنية مع الخارج (التجارة الخارجية) . وقد تم احتساب مؤشر التجارة الخارجية حسب المعادلة التالية:

(تضم عناصر البسط: ١-الاستيرادات من السلع والخدمات الخاصة بالتشغيل والانتاج كالمواد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى التي تساهم وبشكل كبير في زيادة الإنتاج المحلي مما يؤثر إيجاباً في سعر صرف الدينار العراقي . مستبعداً من ذلك، الاستيرادات من السلع الغذائية والترفيهية... الخ التي من خلالها يزداد الطلب على العملات الأجنبية لتغطية تكاليف الاستيراد والتي يؤثر سلباً في سعر صرف الدينار العراقي، ٢- احتساب كافة صادرات العراق من السلع المختلفة التي تساهم في توفير العملات الصعبة ومن شأن ذلك أن يؤثر إيجاباً في سعر صرف الدينار العراقي .

وتضم عناصر المقام: الناتج المحلي الإجمالي) وبقسمة عناصر البسط على عناصر المقام ومضروباً الناتج في ١٠٠ نحصل على مؤشر الانفتاح التجاري. وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كانت درجة الانفتاح مع العالم الخارج كبيرة وانعكس ذلك إيجاباً في سعر صرف الدينار العراقي والعكس بالعكس ، وهناك عدد كبير من الدول النامية تتميز بضعف درجة الانفتاح على العالم الخارجي، نسبة لاعتقادها بدرجة كبيرة على صادرات المواد الخام وخاصة الزراعية ذات العائد المتدني. أما في الدول الصناعية المتقدمة تستورد السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية وتقوم بتصنيعها مستفيدة من التكلفة المتدنية في الأسواق الخارجية وبالتالي فان درجة الانفتاح تكون كبيرة (829: Corden&Neary; 1989)

التذبذب والانخفاض الكبير الذي حصل في قيمة الدينار العراقي أمام العملات القيادية المختلفة

٢. أن المستويات السنوية لأسعار صرف الدينار العراقي شهد تطورات ملموسة في بعض السنوات إذ ارتفعت قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة 30.11- في عام ١٩٩٦ فقد بلغت قيمة ١ \$ أمريكي ١١٧٠ دينار عراقي (من الملحق رقم ١) ، وهي أعلى قيمة حققها الدينار العراقي خلال مدة البحث ، أما الارتفاع الثاني للدينار فكان في سنة ٢٠٠٤ إلى نسبة نمو مرتفعة لتبلغ 24.95- ، فقد بلغت قيمة ١ \$ أمريكي ١٤٥٣ دينار عراقي (من الملحق رقم ١) . أما أسوأ انخفاض للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي فكان في سنة ١٩٩٧ إذ بلغت النسبة ٢٥,٧٣ ، وثاني أسوأ انخفاض للدينار فقد كان في سنة ١٩٩٩ إذ بلغت النسبة ٢١,٧٣ .

وبشكل عام يلاحظ على التطورات السنوية في أسعار الصرف أن السمة العامة له هي التطور غير المنتظم سواء في الارتفاع أو الانخفاض وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية في الشكل البياني (١).

يلاحظ من الشكل (١) وجود تذبذب كبير في مستوى نمو أسعار الصرف وهذا ما يعكسه المتوسط العام للانحراف المعياري والذي بلغ ١٤,١١ مما يعني تذبذبات وتغيرات في أسعار صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث ، أما الوسط الحسابي لنسب نمو أسعار الصرف فقد بلغ 1.09- . خلال مدة البحث .

٣.٦ محددات سعر الصرف

١- مستويات التضخم . Inflation Level : فكلمة كانت مستويات التضخم مرتفعة في البلد المصدر للسلع زاد ذلك من تذبذب استقرار أسعار الصرف ، مما يدفع الشركات المصدرة للمواظبة على تخفيض تكاليف الإنتاج والسيطرة عليها للمحافظة على استقراريتها في السوق الدولية ، بالمقابل إذا نجحت السياسة النقدية باستهداف مستويات تضخم منخفضة فإن ذلك سيقبل من حدة التذبذب في استقرار أسعار الصرف ، ولن يحفز ذلك المنتجين على زيادة أسعارهم كنتيجة لارتفاع الكلفة لديهم ما داموا مقتنعين بأن السياسة النقدية قادرة على المحافظة على استقرار الأسعار (Taylor, 2000:1389-1391)

٢- التغير في معدلات الفائدة المحلية : Domestic Interest Rates تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الأقطار التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة ، إذا فان الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع)

فالتغيرات والتقلبات التي تحدث في معدلات التبادل التجاري تأثير ملموس في أسعار الصرف ، فزيادة قيمة صادرات دولة ما بالنسبة لقيمة استيراداته يؤثر على قيمة عملتها فترتفع ، ولما كان الطلب على صادرات دولة ما يعتمد على الأذواق والدخل في الخارج ووجود بدائل والى سعر السلعة في السوق العالمية فزيادة طلب الخارج على الصادرات سوف ينعكس على أسعار المنتجات فترتفع في الأجل القصير لان التكيف في الأجل الطويل يكون دالة بالكمية المنتجة وعلى مبيعات الصناعات التصديرية فتزداد مما يؤدي إلى ارتفاع في قيمة عملتها (انخفاض سعر الصرف الأجنبي) ، وسينجم عنه زيادة الاستيرادات ونقصان الصادرات مسببا رجوعا لسعر الصرف الأجنبي إلى المستوى التوازني ، ويحدث العكس في حالة زيادة الطلب المحلي على الاستيرادات الأجنبية فان عملة الدولة سوف تتجه إلى الانخفاض أما بالنسبة للدول الشريكة فيزداد الطلب على عملتها فترتفع قيمتها (جوارثيني واستروب ، ١٩٨٨ : ٥٥٢-٥٥٣) .

ومما يكن من الأمر ، فان لحالة العجز أو الفائض في الميزان التجاري دورا هاما في حدوث تقلبات في أسعار الصرف الأجنبي لعملة أي بلد يعاني من إحدى هاتين الحالتين ، فمثلا إن العجز في ميزان المدفوعات بشكل تراكمي يؤدي إلى استنزاف الموارد النقدية الأجنبية التعديلية وهذا ما يخلق صعوبات عند استيراد السلع والخدمات (الاستهلاكية والإنتاجية) فتزداد الضغوط على قيمة العملة المحلية لتبسط حسب علاقات العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي .

٦- تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق : Capital Movement

ليس فقط العوامل المذكورة سلفا تعد الحاسمة في تقرير أسعار صرف العملات في الأسواق الدولية ؛ وذلك لأن حركة رأس المال أصبحت تشكل جزءاً مهماً من العرض والطلب على العملات ، وبالتالي تلعب حركة رؤوس الأموال العالمية دوراً كبيراً في تحديد سعر الصرف ، ففي الدول التي تتمتع ببحرية كبيرة في انتقال رؤوس الأموال منها وإليها ستكون أسعار الصرف المرنة أفضل وذلك لقدرة الدولة حينئذ على تعديل أسعار الصرف استجابة للتغيرات في التدفقات النقدية والتي ستؤثر زيادتها أو انخفاضها على متغيرات اقتصادية كسعر الفائدة والتضخم. أما إذا اتبعت الدولة أسعار الصرف الثابتة في ظل تحركات كبيرة لرؤوس الأموال العالمية ، فإن زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل البلد نتيجة زيادة الطلب الخارجي على العملة المحلية المصاحبة لسياسة نقدية توسعية سيعمل على تخفيض سعر الفائدة المحلي وبالتالي توليد اختلال بين سعر الفائدة

ومن الأهمية الإشارة ، إلى أن مستوى انفتاح حركة التدفقات الرأسمالية للداخل تؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة على أسعار صرف العملات . فإذا كانت هذه التدفقات بصورة كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي وبالتالي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويحدث العكس في حالة هروب رأس المال إلى الخارج مما ينعكس ذلك سلبا على سعر صرف العملة الوطنية .

٤- مستوى النمو الاقتصادي : Economic Growth ويقصد به الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة ، ويترتب على ذلك زيادة في معدل دخل الفرد ويقاس النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعادلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار اثر التضخم . كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المتحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج المحلي الإجمالي لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها .

أو يقاس من خلال نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان ، فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشرا للنمو الايجابي للاقتصاد . ويعتبر كذلك زيادة إنتاج استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات متعاضمة من النقد الأجنبي . ويمكن استغلاله أما في سداد الديون أو زيادة الاستهلاك للسلع المستوردة أو زيادة حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي مما يؤثر إيجابا على سعر الصرف .

(Kumar, 2007: 225-227) .

٥- حالة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) : Economic Of Balance (Trade Balance) تكمن أهمية إعداد ميزان المدفوعات في توثيق القيم النقدية للمعاملات الاقتصادية الخارجية ، التي تتوزع عادة بين طرفي مقبوضات البلد المعني من العملات الأجنبية ومدفوعاته من هذه العملات ، وبالتالي فإن الفرق بين هذين الطرفين لفقرات الحساب الجاري (بشكل خاص) سواء كان بالموجب عند الفائض أو بالسالب عند العجز سينعكس على أسواق الصرف الأجنبي بتقلبات أحيانا تكون شديدة نسبيا . (Walter , 1997, 363-372) .

تختص هذه الفقرة بتحليل علاقات الارتباط بين سعر الصرف وبعض أهم محدداته . وقد تم تحليل هذه العلاقات ليتسنى الوقوف على طبيعة ودرجة العلاقة بين المتغير المعتمد Y1 والمتغيرات المستقلة ، إذ أن هذه العلاقة ستكشف لنا عن مدى التغير والتأثير الذي يطرأ على سعر الصرف عندما تتغير المتغيرات الأخرى .

ومن خلال تحليل علاقات الارتباط ثم التوصل إلى النتائج التالية :

١- تحليل علاقات الارتباط بين سعر الصرف كمتغير معتمد والمتغيرات المستقلة المدرجة في الجدول (٢) في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠١١).

تبين لنا من خلال الإطار النظري إن هناك علاقة بين سعر الصرف وبعض أهم محدداته ولأجل اختبار هذه العلاقة تجريبياً فقد جرى قياس معامل الارتباط بين متغيرات البحث خلال مدة البحث.

وظهرت نتائج الارتباط كما هي معروضة في الجدول (٢)

تكشف قيم معاملات الارتباط من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة وعكسية بين متغير معدل التضخم وسعر الصرف إذ تراوحت النسبة - ٤٦% .

كما تكشف قيم معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول (٢) أيضاً بوجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة نوعاً ما بين متغير معدل الفائدة الحقيقية وسعر الصرف إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٤٩% . ويمكن تفسير ذلك بأن التغيرات في أسعار صرف الدينار العراقي تستجيب للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة الحقيقية وبشكل أكبر من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم.

ويظهر الجدول أيضاً وجود علاقة طردية وقوية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٦٢% .

ويظهر الجدول أيضاً وجود علاقة طردية وقوية بين مؤشر النمو الاقتصادي وسعر الصرف إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٧٣% .

جدول (٢) نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث في العراق خلال مدة البحث

سعر الصرف y1	المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة
-٠,٤٦	x1	معدل التضخم
٤٩٠.	x2	معدل الفائدة الحقيقية
0.62	x3	مؤشر الانفتاح التجاري
0.73	x4	مؤشر النمو الاقتصادي
0.69	x5	وضع الميزان التجاري

المستهدف عند مستوى معين وبين سعر الفائدة الجديد مما سينعكس سلباً على ميزان الحساب الجاري (عبد الخالق ، ٢٠٠٠ : ٢٧) .

وتقل قدرة الحكومة على وضع سياسة نقدية فعالة تعتمد على التحكم في الطلب من خلال الإجماليات النقدية ذلك أن الهدف الرئيس سيكون المحافظة على سعر الصرف ثابتاً. وهذا الهدف يصبح عبئاً ثقيلاً في ظل أسواق منفتحة على العالم الخارجي إذ سيكون على السياسة النقدية أن تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة ، فإذا كان هناك تدفقات إلى الداخل ، يتحتم عليها استخدام سياسة التعقيم - إيقاف أثر زيادة الأرصدة الأجنبية على حجم النقود المتداولة وذلك بامتصاص الزيادة في الاحتياطات النقدية - التي تعتمد على مستوى تطور الأسواق المالية المحلية ، إذ أن وجود أسواق مالية متطورة ومنفتحة على الأسواق الدولية تساعد البنوك في تعويض تلك الأموال من الخارج ، وذلك بسبب حرية تحويل العملة الأجنبية مما يضعف أثر هذه السياسة أما عند تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج تقوم السلطات النقدية باستنزاف الاحتياطات الأجنبية للمحافظة على سعر صرف ثابت كما حدث في أزمة تايلندا ، ولكن استمرار تدفق الأموال إلى الخارج سيشكل ضغطاً على سعر الصرف مما يضطر الدولة إلى تعويم سعر صرفها ، وذلك لعدم قدرتها على الاستمرار في ضخ العملات الأجنبية في السوق نظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال ويستخدم حجم الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية كمقياس لحركة رؤوس الأموال وتحديد درجة التكامل بين الأسواق المالية ، وكلما ارتفع هذا الحجم دل ذلك على درجة عالية للتكامل مع الأسواق العالمية (بربور ، ٢٠٠٨ : ٥٤-٥٥) .

ومن الأهمية الإشارة إلى أن قياس هذا المتغير تم من خلال احتساب صافي الموجودات الأجنبية المتوفرة في خزانة الدولة . إذ يكون :

صافي الموجودات الأجنبية = مجموع العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي العراقي + مجموع العملات الأجنبية والذهب لدى البنوك التجارية - المطلوبات الأجنبية على البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية.

٤. قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث

بعد أن تم التعرض إلى المفاهيم الخاصة بمتغيرات البحث فإنه لا بد من إجراء تحليل تطبيقي لهذه المتغيرات . وبناء على ذلك قسم هذا البحث إلى النقاط الرئيسية التالية:

٤.١ تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠١١)

في هذا الفقرة سوف يتم الكشف عن علاقات الارتباط للمتغيرات المستقلة مع بعضها البعض ليتسنى لنا الوقوف على مشكلة الارتباط الذاتي بينها ، وبالتالي استبعاد المتغيرات التي ترتبط ذاتيا وبقوة مع غيرها من المتغيرات المستقلة في حالة استخدام الانحدار الخطي المتعدد ، ومعنى آخر إبعاد أي متغير مستقل يرتبط ذاتيا مع غيره للحيلولة دون الوقوع في مشاكل الارتباط الذاتي وائر ذلك كله في نتائج الانحدار الخطي المتعدد ، بالإضافة إلى إدخال المتغير المستقل المستبعد في نموذج الانحدار الخطي البسيط .

و تكشف لنا قيم معاملات الارتباط بين متغيرات البحث المستقلة خلال مدة البحث من خلال الجدول (٣) المعطيات الآتية:

0.81	تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق x6
------	---------------------------------------

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

والجدول (٢) يبين لنا أيضا علاقة الارتباط القوية والطرديّة بين حالة ميزان المدفوعات العراقي وتحديدًا وضع الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار العراقي خلال مدة البحث إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٦٩% .

وتكشف قيم معاملات الارتباط من خلال الجدول (٢) أن هناك علاقة ارتباط قوية وطرديّة بين تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق وسعر الصرف إذ تراوحت النسبة ٨١% .

١ - تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة مجمعة في العراق خلال مدة البحث .

جدول (٣) نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث المستقلة في العراق خلال مدة البحث

المتغيرات المستقلة	معامل التضخم x1	معدل الفائدة الحقيقية x2	مؤشر الانفتاح التجاري X3	مؤشر النمو الاقتصادي x4	وضع الميزان التجاري x5	تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق x6
معدل التضخم x1						
معدل الفائدة الحقيقية x2	٠,١٩١-					
مؤشر الانفتاح التجاري x3	٠,٢٥٧-	٠,٢٩١				
مؤشر النمو الاقتصادي x4	٠,١٠٥	٠,٠٦٦-	٠,١٤٦-			
وضع الميزان التجاري x5	٠,٠٧٥-	٠,٠١٩	٠,١٦٧	٠,٢٦١-		
تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق x6	٠,٤١١-	٠,٣٧٣	٠,٦٧٣	٠,٦٥٢	٠,٨٠٣	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

بلغت النسبة ٠,٦٧٣ ، كذلك ظهر متغير مؤشر النمو الاقتصادي ومتغير وضع الميزان التجاري بعلاقة طردية وقوية فقط مع المتغير x6 إذ بلغت النسب ٠,٦٥٢ ، ٠,٨٠٣ ، على التوالي وهي نسب مرتفعة جدا قياسا بالمتغيرات المستقلة الأخرى .

يتبين مما سبق ، بان المتغير x6 يرتبط ارتباطا قويا مع بعض المتغيرات المستقلة الأخرى مما يعني إمكانية وجود ارتباطا ذاتيا مع هذه المتغيرات ن وبناءا على ذلك تم استبعاد

ظهر الجدول (٣) وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين معدل التضخم وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى ، باستثناء متغير تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق إذ كانت أعلى من المتغيرات الأخرى والتي بلغت ٠,٤١١ ، كما تكشف قيم معاملات الارتباط أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين معدل الفائدة الحقيقية وباقي المتغيرات إذ بلغت النسب (٠,٢٩١ ، ٠,٠٦٦- ، ٠,٠١٩ ، ٠,٣٧٣) على التوالي . وظهر مؤشر النمو الانفتاح التجاري بعلاقة طردية قوية فقط مع المتغير المستقل السادس x6 ، إذ

معدل التضخم $x1$ ، معدل الفائدة الحقيقية $x2$ ، مؤشر الانفتاح التجاري $x3$ ،
مؤشر النمو الاقتصادي $x4$ ، وضع الميزان التجاري $x5$ ،
تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق $x6$

وذلك لتحليل علاقات التأثير خلال مدة البحث لهذه المتغيرات في المتغير المعتمد (سعر الصرف) وتم تهيئة البيانات باستخدام برنامج (Minitab) الجاهز على الحاسوب وقد اعتمد البحث على أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التحليل واحتساب قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، على اعتبار أنها الطريقة المثلى في إعطاء تقديرات خطية غير متحيزة عند مستوى معنوية 0.05 . وتم بعد ذلك إجراء اختبارات عديدة لبيان أفضل توفيق للمعادلة ومن الاختبارات ما يلي :

الجدول (٤) نتائج تقدير اثر كل من معدل التضخم $x1$ ، ومعدل الفائدة الحقيقية $x2$ ، ومؤشر الانفتاح التجاري $x3$ ، ومؤشر النمو الاقتصادي $x4$ ، ووضع الميزان التجاري $x5$ في سعر صرف الدينار العراقي $Y1$ خلال مدة البحث .

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X1	X2	X3	X4	X5	F المحسوبة	R^2
Y1	B	1344	٠,٠٠٣٢	0.0042	0.1001	0.1309	0.1008	6.67	% 76.9
	T	3.16	-1.89	1.93	2.65	3.49	2.68		
	طبيعة العلاقة	S	S	S	S	S	S		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

S Significant (المعنوية)

NS Non Significant (غير معنوية)

٣. اختبار معامل التحديد (R^2) : وهو يقيس نسبة التغير في المتغير المعتمد الذي تفسره المتغيرات المستقلة .
وفيما يلي عرض نتائج التقدير .

يبين الجدول (٤) الخاص بعرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ، إلى إن الملائمة التجريبية للتقديرات كافة قوية بما يضمن على النموذج قدرة تفسيرية جيدة ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة f المحسوبة البالغة ٦,٦٧ وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية والبالغة ٥,١٢ ، ويلاحظ كذلك إن إشارة المعلمات ومعنوياتها الإحصائية متناسقة مع الفرضيات ، فقد ظهر متغير $x1$ معدل التضخم بعلاقة معنوية عكسية مع المتغير المعتمد وقد جاءت إشارة العلاقة على نحو متوافق إذ بلغت -1.89 وهي أكبر من

١. اختبار (t) : الذي يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل أن كانت معنوية أو غير معنوية ، إذ تكون معنوية عندما تكون قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، أي تأثير المتغير التابع بالمتغير المستقل . علماً أن قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ، ودرجة حرية (n-2) بلغت (١,٧٦) .

٢. اختبار (f) : يبين هذا الاختبار معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.05 ، ودرجات حرية (k , n-k-2) إذ إن k تمثل عدد المتغيرات المستقلة ، n تمثل عدد المشاهدات علماً إن قيمة f الجدولية للدول عينة البحث بلغت (٤,٦٧) في حالة الانحدار الخطي البسيط وبلغت (٥,١٢) في حالة الانحدار الخطي المتعدد.

٢,٦٨ وهي أكبر من قيمتها الجدولية وهو ما يدعم فرضية البحث الفرعية الخامسة . كما ظهرت إشارة العلاقة بين المتغيرين على نحو متوافق مع فرضية البحث . بمعنى آخر أن زيادة وحدة واحدة من الفائض في الميزان التجاري ، يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي .

فضلا عن قيمة R^2 تبين إن التغير الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي سببها ٧٦,٩% من التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الخمسة والتي سبق ذكرها أعلاه ، وما تبقى من النسبة البالغة ٢٣,١% يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج . ويمكن تفسير ذلك ، إلى أهمية هذه المتغيرات في تحديد قيمة سعر صرف الدينار العراقي كونها مؤشرات رئيسية لتحديد الكثير من الحقائق في سياسات العراق الاقتصادية ومنها ما يخص السياسة النقدية وتحديد أسعار الصرف إذ من الضروري اخذ هذه المتغيرات كمؤشرات هامة عند تحديد سعر الصرف أو النظر في أسباب تذبذب هذا المتغير النقدي .

يتضح مما سبق ، إلى إن المتغيرات الخمسة المستقلة تعد محددات هامة في المتغير التابع خلال مدة البحث في العراق ، كما ظهر في تقويم الأهمية النسبية للمتغيرات بحسب نسبة التأثير ومعنوية العلاقة واتجاهها إن المتغير الرئيسي المؤثر في المتغير التابع هو x_5 يليه x_4 ثم x_3 ، x_2 ، وأخيرا x_1 بحسب البيانات الواردة في الجدول (٥).

قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧٦ ، مما يثبت صحة فرضية البحث الأولى ، وبمعنى آخر أن زيادة وحدة واحدة من متغير معدل التضخم ، يؤدي إلى انخفاض في أسعار صرف العملة العراقية بنسبة ٠,٠٣٢ .

أما فيما يتعلق بالمتغير x_2 معدل الفائدة الحقيقية فقد جاء بعلاقة طردية معنوية مع المتغير المعتمد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة وهي 1.93 أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ١,٧٦ وبالتالي يثبت صحة فرضية البحث الثانية .

كما أن زيادة وحدة واحدة من معدل الفائدة الحقيقية ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في أسعار صرف العملة العراقية بنسبة ٠,٠٤٢ .

وأيضاً من خلال متابعة قيم t المحسوبة يتبين لنا بان متغير مؤشر الانفتاح التجاري x_3 قد ظهر بعلاقة معنوية قوية مع متغير y_1 وقد جاءت العلاقة وإشارة العلاقة على نحو متوافق مع فرضية البحث الثالثة .

ويمكن أن نجد تأثيراً ملموساً للمتغير الرابع وهو مؤشر النمو الاقتصادي وذلك من خلال متابعة قيم t المحسوبة والتي بلغت ٣,٤٩ وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة ١,٧٦ وقد جاءت العلاقة القوية بين المتغير المستقل والتابع على نحو متوافق ويؤيد صحة فرضية البحث الرابعة .

ووفقاً للجدول (٤) يتبين لنا أيضاً إن المتغير المستقل الخامس x_5 الذي يعكس وضع الميزان التجاري قد ظهر بعلاقة معنوية قوية مع المتغير المعتمد إذ بلغت قيمة t المحسوبة إما الجدول (٥) فيعكس :

جدول (٥) نتائج تقدير اثر تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق x_6

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X_6	F المحسوبة	R^2
Y	B	1684	٠,٠١٤٦	13.04	%48.2
	T	22.75	٢,١١		
	طبيعة العلاقة	S	S	S	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

Significant S (المعنوية)

Non Significant NS (غير معنوية)

إضعاف السياسة النقدية وتحجيم دور البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي ، نظرا لطبيعة أهداف وتوجهات النظام المالي والمصرفي ، وخضوعه لقرارات سياسية أكثر منه ذات طبيعة مصرفية وعوامل اقتصادية .

٣- كما اتسم سعر صرف الدينار العراقي بالازدواجية ، ففي الوقت الذي وضعت الدولة سعرا رسميا له ، ظهر سوق توازي أظهرته ظروف الحصار وندرة عرض العملات الأجنبية وافتتاح العراق على القوى الخارجية جراء التوسع في الاستيرادات بدون تحويل خارجي وعكس سعر الصرف في السوق الموازي حجم الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد وعلى المستويين الداخلي والخارجي .

٤- اعتمدت السياسة النقدية الحديثة على حزمة من الإجراءات في نطاق عملها، منه متشددة لمجابهة الضغوط التضخمية المتصاعدة ، ومحاوله لجعل سعر الفائدة موجب القيمة بغية تنشيط الإيداع والائتمان . ومكافحة الضغوط التضخمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فضلا عن تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

٥- حققت السياسة النقدية بعد الإصلاحات التي قامت بها بين الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠١ استقرارا اقتصاديا مما تمثلت أركانه باستقرار أسعار الصرف وانخفاض في معدلات التضخم وبناء احتياطات قوية تعاضمت من اقل من ٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ لتصبح في نهاية عام ٢٠١١ وحسب ما مقدر لها حوالي ٦٠ مليار دولار.

٥.١.٢ الاستنتاجات المستوحاة من الجانب التطبيقي :

٦- كشفت نتائج التحليل، إن هناك تباينا واضحا في تطور نمو سعر الصرف في العراق خلال مدة البحث فقد اتسم بالتطور غير المنتظم ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجداول (١) وإسقاط المعطيات الإحصائية في الشكل البياني (١) .

٧- تبين من خلال تحليل علاقات الارتباط وجود علاقة ضعيفة وعكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق خلال مدة البحث كما تبين وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين سعر الصرف ومعدل الفائدة الحقيقية فقد بلغت النسبة ٤٥% وظهرت العلاقة طردية وقوية بين سعر الصرف ومؤشر الانفتاح التجاري فقد بلغت النسبة ٦٢% ، كما عكست علاقات الارتباط وجود علاقة طردية وقوية بين سعر الصرف وكلا من مؤشر النمو الاقتصادي والميزان التجاري في العراق وأبضا وجود علاقة ارتباط طردية وقوية جدا بين سعر الصرف وتحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق ويمكن ملاحظة كل ذلك من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٢) .

تشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه إلى إن الملائمة التجريبية للتقديرات كافة قوية جدا مما يضيف على النموذج قدرة تفسيرية عالية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة f المحسوبة والبالغة 13.04 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 4.67 ، ويلاحظ كذلك إن إشارة المعلمات ومعنوياتها الإحصائية متناسقة مع الفرضيات ، فقد ظهر متغير $x6$ بعلاقة معنوية t قوية مع المتغير المعتمد $y1$ ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة ٣,٦١ والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ١,٧٦ ، مما يثبت صحة فرضية البحث السادسة ، ومعنى آخر أن زيادة وحدة واحدة من رؤوس الأموال من العملات الأجنبية في المؤسسات المالية العراقية يؤدي زيادة في أسعار صرف العملة العراقية أمام الدولار بنسبة ٠,٠١٤٦ .

كما تبين قيمة (R^2) الظاهرة في الجدول (٥) أن التغير الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي سببها ٤٨,٢% من التغيرات الحاصلة في مؤشر تحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق وهي نسبة مهمة وما تبقى من النسبة والبالغة ٥١,٨% يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار الخطي البسيط .

٥.١.٣ الاستنتاجات والمقترحات

٥.١.١ الاستنتاجات

من خلال المراجعة النظرية لبعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها في أسعار صرف الدينار العراقي وتحليل البيانات ومعالجتها واختبار فرضيات البحث تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات على المستويين النظري والتطبيقي نلخص أهمها في جانبين:

٥.١.١.١ الاستنتاجات المستوحاة من الجانب النظري :

١- يعد الدينار العراقي العملة العراقية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته المحلية ، كما يؤدي الدولار دورا مهما في الاقتصاد العراقي سواء كان على المستوى المحلي أم على مستوى العلاقات الدولية للعراق ، لارتباطه بسعر صرف الدينار العراقي.

٢- شهد سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار تدهورا كبيرا وهائلا وبدا الاتجاه التصاعدي الجامح له في السوق الموازية خلال فترة التسعينات ، بسبب استنزاف احتياطات العراق من العملات الأجنبية وتجميد أرصده في الخارج المودعة لدى مراسلي البنك المركزي والمصارف الحكومية العراقية والمخصصة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات البلد . مما أسهم في

نتيجة التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف الدولية فيما لو كانت (العملات معومة) ، وهذا سيقود إلى الاستقرار في حجم التجارة الخارجية للدولة (5- كما أن اختيار أسعار صرف ثابتة في الدول ذات الاقتصاديات المفتوحة سيجنبها التقلبات الحادة في أسعار السلع فيما لو اتبعت نظام أسعار صرف مرنة ، وذلك لأن أسعار الصرف المرنة لن تؤدي إلى تقلبات فقط في سعر الصرف الاسمي ولكن ستعمل على انتقال هذه التقلبات إلى التكاليف والأسعار المحلية مما يحدث خللاً كبيراً في توازن قطاع السلع المحلية (غير المتاجر بها) والتي ستخضع أسعارها نتيجة انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة

6- بالمقابل فإن الدول ذات الاقتصادات المغلقة التي ينخفض فيها نصيب التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي ستلجأ إلى استخدام أسعار صرف مرنة ، لأنه من المكلف لها أن تقوم بتصحيح الاختلالات الخارجية من خلال سياسة تضخمية أو انكماشية محلية.

7- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في موضوع العوامل المؤثرة والمحددات الخاصة بأسعار الصرف لكي يتسنى الخروج بنتائج علمية تعكس اثر العوامل الأخرى في التغيرات الحاصلة في أسعار صرف العملة المحلية أمام العملات القياسية المختلفة وسبل معالجتها لضمان استقرار أفضل للعملات.

المصادر

المصادر العربية:

النشرات والتقارير

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية (2002-2011) .

عبد النبي ، وليد عيدي ، (2011) ، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

البحوث والموريات

أساعدي وعبد ، صبحي حسون ، أياد حماد ، (2011) ، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 7 . حماد ومشعل ، خليل ، زكية ، (1986) ، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة أبحاث اليرموك ، مجلد 2 ، عدد 2 .

الكتب

الحسني ، عرفان نقي ، (2002) ، التمويل الدولي ، ط 1 ، دار مجد لأوي للنشر ، عمان ، الأردن .

8- كما تبين من خلال تحليل علاقات التأثير وجود أثر معنوي لمعدل التضخم على سعر الصرف في العراق خلال مدة البحث ، كما تبين وجود أثر معنوي طردي لمعدل الفائدة الحقيقية على المتغير المعتمد ، كذلك وجود اثر معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري على سعر الصرف فقد بلغت قيمة t المحسوبة 2,65 وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة 1,76 ، كما عكست علاقات التأثير وجود اثر معنوي قوي لكل من مؤشر النمو الاقتصادي وحالة الميزان التجاري وتحركات رؤوس الأموال على سعر الصرف ويمكن ملاحظة كل ذلك من خلال متابعة النتائج الظاهرة في الجداول (4) (5) . مما يفضي للقول بان فرضيات البحث قد أثبتت في جانب كبير منها .

5. المقترحات

1- إن الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح ويعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي وتتهج الحكومة سياسة تنسم بحرية قابلية العملة للتحويل وحرية حركة رؤوس الأموال من وإلى العراق ، إلا أن السياسة النقدية وتحديدا سياسة سعر صرف لا تنسم بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي وتعرض قيمته دائما إلى التقلبات الشديدة ، لذلك على السياسات الاقتصادية في العراق بذل جهدها لجذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة منها في الأسواق المالية والذي يتوقف نجاحه على تأمين الاستقرار في سعر صرف العملات الأجنبية ، وفي ظل هذا التوجه ، لا بد من تحرير كافة القيود المتعلقة بنظام النقد الأجنبي والمدفوعات الخارجية وتحرير هيكل أسعار الفائدة.

2- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالتركيز على المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات الأخرى غير النفط والغاز الطبيعي ... الخ ، إضافة إلى ضرورة النظر إلى إمكانية زيادة هذه الصادرات وذلك لتدعيم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الاستيرادات واستخدامه في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وفق المعطيات الاقتصادية .

3- العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية وابتكار المزيد من الأدوات المالية التي تساهم في عملية الإصلاح النقدي والمالي ، وذلك من خلال اتباع سياسة مالية ونقدي سليمة وفعالة من شأنها تخفيض العجز الحاصل في موازنة الدولة وتقليص حجم الدين الحكومي . مما يساهم في استقرار سعر الصرف في المدى المتوسط على الأقل.

4- وتلعب درجة افتتاحت الدول دوراً مهماً في تحديد أنظمة الصرف الملائمة لها فالدول كالعراق مثلا والذي يتمتع بدرجة افتتاحت كبير في اقتصادياته ستجد أن من الملائم له أن يستخدم أنظمة الصرف الثابتة والتي تتيح له تحقيق الاستقرار في حجم تجارته الخارجية

Maciejewski, E.B, “Real Effective Exchange Rate indices” IMF, staff paper, vol(30) no(3), 2001 , 35-36

C-Books :

Boumol William , (1988) , Economic Principle policy ,Seventh the Dryden Press , New York , university .

Compa & Goldberg , J.M. , L.S. , (2005) , Exchange Rate Pass _ through in to Import Prices , “The Rerien of Economics &statistics” .

Edwings Arthur,(2001) , Exchange Rate Policy in Developing Countries , Mac raw Hill , London .

Jeff , Madura ,(2006) , International Corporate Finance , 8th ed. , thomson south – western , USA .

Keith , Pilbeam , (1991) , Exchange Rate Management theory & Evidence , 1st ed. , Macmillan academic & professional Ltd , London .

Mishkin , Frederic , (1997) , The Economics of Money Banking & Financial Markets , 5th ed. , Addison wesiey , USA.

Paul & Don , Bishop , Don , (2006), Foreign Exchange Handbook , managing risk & opportunity in global Currency Market , 1st ed. , McGraw – Hill , USA .

Taylor J.B., (2000) , “Low Inflation Pass – Through , and Pricing Power of Firms “ , European Economic Review.

الصادق وآخرون ، علي توفيق ، محمد حسين محمد ، لطيفة نبيل عبد الوهاب ، (٢٠٠٧) ، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي .

جوازيتني واستروب ، حميس ، ريجارد ، (١٩٨٨) ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ، الرياض .

يوجني ، يوليو ، (١٩٧٤) ، سلسلة ملخصات شوم ، نظريات ومساائل في النظريات الاقتصادية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة

عبد المجيد ، فدي ، (٢٠٠٣) ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

شكري ومروان ، ماهر كنج ، عوض ، (٢٠٠٧) ، المالية الدولية ، العملات الأجنبية والمستقات المالية ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

خلف ، حلیم حسن ، (٢٠٠٤) ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق ، عمان الأردن .
المصادر باللغة الأجنبية

A- Publication & Statistics :

IMF , (2003) , Middle Eastern Department , Working Paper , No 03/ 137 , USA .

B- Articles & Researches:

Corden & Neary , W.M , J.P. , (1989), “ Booming sector &Deindustvualisation in small open Economy .” The Economic Journal vol.92 (December) .

Kumar , Jeevan , (2007) , Economic Reforms and Exchange Rate Pass , working paper , no 225 , BIS press &communications , Switzerland